جواب بما خرجه غيرهما ان المحل محل البيان فعلم انه وجد وانتفى ما
من الصحة مالم يجد وفي غيرهما ويحتمل ان يقال المزية المذكورة التي
اتفقوا عليها كون احاديثها اصح الصحيح فقد جزم ائمة النقد الاثبات
ما خرجاه ثم ما انفرد به البخاري ثم انفرد به مسلم ثم ما سواهما وانما صدر
هذا بقوله ويحتمل لانه لم يقف على نص بهذا الاتفاق لكنه لما لم يظفر
بما خالفه واجمع عليه المحققون المتاخرون اورده على سبيل الاحتمال
والله تعالى اعلم ومنها اي من انواع الخبر المحتف بالقرائن المشهور المصطلح
اذا كانت له طرق متباينة اي متغايرة سالمة من ضعف الرواة لوجود
ضبطهم وعدالتهم وسالمة من العلل كالانقطاع والارسال ومخالفة
الراوي لمن هو اضبط منه واغا ذكرهنا وصف التباين مع ان المشهور في
الاصطلاح الشايع هو الذي له طرق متباينة لافادة ان السلامة
من الضعف والعلل انما تفيدها اذا كانت في طرق المتباينة وما مثل
انه قد تقدم ان الخبر المفيد للعلم بواسطة كثرة الطرق مع انضمام
الصفات بعد متواترا لما مر الاحاد فيجاب عنه بان هذا انما اذا كان
اقل من ادنى عدد التواتر كما جزم صاحب جمع الجوامع وقال انه لا يكفي
الا ما زاد على الاربعة وفاقا للقاضي الباقلاني والشافعية وانه
توقف الباقلاني في الخمسة وجزم بكفاية ما زاد على الخمسة وقال
ابن الاثير في مقدمة جامع الاصول وما نقله جماعة من خمسة او ستة
فهو ايضا خبر احاد ومما صرح بافادة العلم النظري الاستاذ ابو
منصور البغدادي والاستاذ ابو بكر بن فورك ممنوع من الصرف للعلمية
والعجمة وغيرهما ومنها المسلسل وهو اصطلاحا ان يوافق الرواة
بعضهم في اسم او وصف او صفة او هيئة من التسلسل وهو التتابع تقول
لتتابع نقلته على ذلك بلا ائمة الحفاظ المتقنين وانما يكون المسلسل
المذكور مفيدا للعلم النظري حيث لا يكون غريبا بل ايشترط في افادته اياه
ان يكون عزيزا فما فوقه بان لا ينقص عدد الرواة في جميع الطبقات

عن اثنين كالحديث الذي يرويه الامام احمد بن محمد بن حنبل بشار ويشاركه
فيه اي في روايته غيره عن الامام الشافعي ويشاركه اي الشافعي فيه غيره
عن الامام مالك بن انس اي ويشاركه في غيره وهكذا الى اخر السند فانه
يفيد العلم عند سماعه وقوله بالاستدلال متعلق بيفيد وقوله من
حيث جعل له رواة نعت للاستدلال اي الاستدلال الناشئ من جهة
كمال رواته وسميت ان فيهم من الصفات اللائقة بحال المؤدي
الموجبة للمقدار من كمال العدالة والضبط وقوله من الصفات بيان لقوله
ما يقوم مقام العدد الكثير من غيرهم فانه قد اتفق ان ابراهيم كان امة حيث
اجتمع فيه من الاوصاف الحميدة ما لا يوجد الا متفرقة في اشخاص متعددة
وما يشكك اي لا يتردد من له ادنى ممارسة اي مخالطة بالعلم واخبار الناس
وورع المحدثين في ان مالكا مثلا لو شافههم بخبر انه صادق فيه بحيث
كان من السهو والنسيان منه احتمالا بعيدا او كلمة لو شرطية وقوله
لما يشكك دال على الجزاء وقوله صادق خبر ان في قوله ان مالكا وقوله
انه بمنزلة الاعادة لقوله ان مالكا كما في قوله ايعدكم انكم اذا متم ترابا
وعظاما انكم مخرجون والمعنى لما يشك من له ادنى ممارسة بالعلم في
صدق مالك عند مشافهته اياه بالخبر فاذا اضاف اليه الى مالك من
هو في تلك الدرجة يفهم منه كون ذلك الخبر اما ما ايضا ازداد قوة
في الصدق وبعدا عما يخشى عليه من السهو وهذه الانواع الثلاثة التي
ذكرناها لا يحصل العلم بصدق الخبر الكائن الا للعالم بالحديث المتبحر فيه
اي الذي صار كالخبر في معرفة احوال الرواة المطلع على العلل و
كون غيره لا يحصل له العلم والجزم بصدق ذلك الخبر لقصوره عن الاوصاف
المذكورة اي عن معرفتها ان اريد اوصاف الائمة او عن الاتصاف بها
ان اريد اوصاف المتبحر لا ينفي حصول العلم للمتبحر المذكور وبحصل الانواع
التي ذكرناها اي خاصتها وبحصلها هذا واما نفسها وشرائطها
فقد تقدمت ان الاول مختص بالصحيحين والثاني بما له طرق متعددة

ص
متعلق بقوله يرويه وفيه
اخبار بالجمع بين فقدي
كعبر فقيل بالتاء للجماعة
عن الجمع والاشتراك مع ايضا

منها

القلانسة

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)